مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

تحليل التباين المكاني
لمعدل الفقر والبطالة في العراق

بناءً على طلب النائب أحمد مجيد الشرماني

الباحثة
سارا عمر علي

كانون الثاني

٢٠٢٣

الملخص التنفيذي

شهد العراق على امتداد اربعة عقود تطورات خطيرة تمثلت بحروب ، وحصار اقتصادي دولي ، واحتلال عسكري اجنبي ، وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي ، مما نتج عنه آثار سلبية وهي ظاهرة انتشار الفقر بالعراق والتي تتراوح نسبتها بين (٢١.٥% الى ٢٥ %) خلال السنوات من ٢٠١٨- ٢٠٢٢.

كما وتعد البطالة واحدا من ابرز المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصادات العالم وبدرجات متفاوتة ، حيث تشكل ظغطاً على الدولة لاتخاذها اجراءات معينة من سياسات وبرامج لتلافي العواقب السلبية لهذه المشكلة ، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل نحو (١.٧ مليون شخص) ، وهذا العدد قريب من عدد العاطلين المسجلين في قاعدة العاطلين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبالغ نحو (١.٨ مليون شخص) باحث عن عمل لعام ٢٠٢١ ، وتمثلت بنسبة (١٦.٥%) وتركزت نسبتهم في الاناث ، ان من أهم اسباب البطالة في العراق هي عزوف الطلبة عن التعليم المهني والتقني الملائم لاحتياجات السوق ، ومن أهم عوامل عزوف الطلبة هو ضعف او فشل جودة التعليم الثانوي والجامعي في العراق من تمكين الطلبة واعطائهم مهارات مهنية وتقنية لضعف الامكانات التعليمية والتدريبية للملاكات التعليمية حالياً ، مع عدم تقدير احتياجات سوق العمل وتوجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة بصددها .

لذا فان من اولويات التخطيط التنموي ستكون وفق الآتي:

- بالنسبة لمعالجة انتشار الفقر ستكون بحسب ترتيب المحافظات بنسب الفقر لعام ٢٠١٨ * ، حيث تكون محافظات (المثنى ، القادسية ، ميسان ، نينوى ، ذي قار) ذات الاولوية الاولى في البرامج التنموية والتخفيف من الفقر لانها تمثل معدلات فقر عالية ، ومن ثم محافظات (ديالى واسط ، صلاح الدين ، الانبار ، البصرة) كأولوية ثانية ، ومن ثم محافظات (كربلاء ، النجف ، بابل ، بغداد ، كركوك) كأولوية ثالثة.
- كذلك لمعالجة البطالة ينبغي ان تكون وفق ترتيب المحافظات بمعدلات البطالة لعام ٢٠٢١ ، وبذلك ستكون محافظات (نينوى ، المثنى ، ذي قار ، البصرة) ذات اولوية اولى في البرامج التنموية والتخفيف من البطالة لانها تمثل ذات معدلات بطالة عالية ، وتأتي محافظات (الانبار ، كركوك ، ميسان) كأولوية ثانية ، ومن ثم تأتي محافظات (بغداد ، النجف ،، القادسية ، صلاح الدين ، كربلاء ، ديالى ، بابل) كأولوية ثالثة.

* حالياً لا تتوفر لدى وزارة التخطيط مؤشرات نسبة الفقر في العراق لعام ٢٠٢٢، لكن الوزارة تستعد من خلال الجهاز المركزي للاحصاء وبالتعاون مع البنك الدولي للشروع بتنفيذ المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق قريبا من السنة نفسها"، موضحا ان "المسح سيشمل كل محافظات العراق دون استثناء ومن ضمنها اقليم كوردستان"

أولاً: الفقر:

تمثل الفقر ظاهرة واسعة الانتشار ، ولمفهوم الفقر ابعاد منها (اقتصادي، اجتماعي، سياسي وثقافي) بكل ما تتضمنه من ظواهر كالبطالة وسوء التغذية والجوع والامية والامراض والوفيات والعنف والجريمة فضلا عن زيادة نسبة الحضرنة في الدول النامية ، وبالتالي فان الفقر هو انعكاس للعلاقة بين السكان ومتطلباتهم من الغذاء والحاجة الاساسية ، حيث تحصل هذه الظاهرة اذا ما تعذر على السكان الحصول على الحد الادنى من هذه المتطلبات ، وان كان تحديد هذا الحد يختلف من دولة الى اخرى.

شهد العراق على امتداد اربعة عقود تطورات خطيرة تمثلت بحروب ، وحصار اقتصادي دولي ، واحتلال عسكري اجنبي ، وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي ، مما نتج عنه آثار سلبية وهي ظاهرة انتشار الفقر بالعراق .

جدول (٢) التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق بحسب المحافظات لعام ٢٠١٨

المحافظة	الفقر %
نينوى	٣٧.٧
كركوك	٧.٦
ديالى	٢٢.٥
الانبار	١٧.٠
بغداد	٩.٩
بابل	١١.١
كربلاء	١٣.٨
واسط	١٨.٧
صلاح الدين	١٧.٩
النجف	١٢.٦
القادسية	٤٧.٧
المثنى	٥٢.١
ذي قار	٣٣.٩
ميسان	٤٥.٤
البصرة	١٦.٢
العراق	٢٠.٥

ومن الجول اعلاه تبين الآتي:

بلغ نسبة الفقر في العراق والذي كان اخر مسح أجري في العراق (٢٠.٥)% من اجمالي السكان ، وتركزت في محافظات (المثنى ، القادسية ، ميسان) وبنسبة (٥٢.١% ، ٤٧.٧% ، ٤٥.٤%) على التوالي ، وأدنى نسبة كانت في محافظة كركوك بـ (٧.٦%)

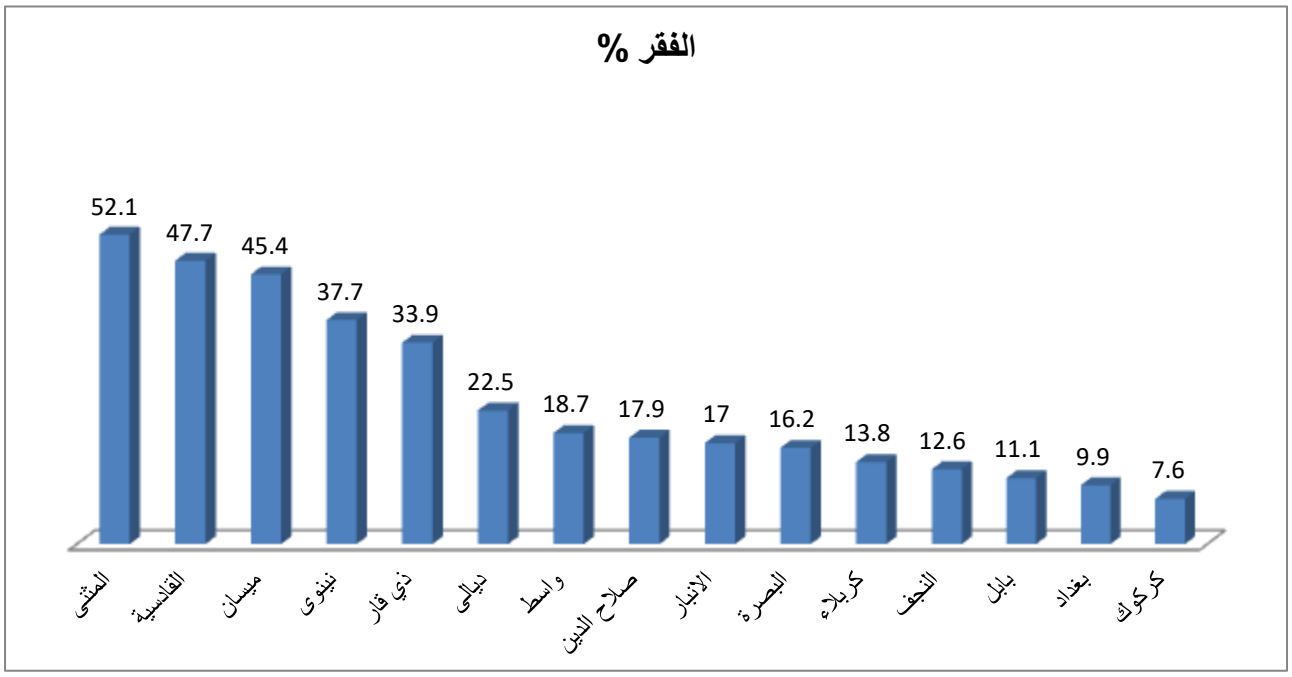

هناك مقترحات عدة للتخفيف من ظاهرة الفقر في العراق منها:

١- تحسين مستوى الدخل من خلال :

- تفعيل دور برامج الاقراض من خلال شمول الفقراء لانشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- توفير فرص عمل في الريف من خلال تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على انشاء مشاريع وشركات زراعية .

٢- السكن الملائم وذلك من خلال توفير مجمعات سكنية واطئة الكلفة تسخدم الطاقة الشمية ، واعادة تأهيل وتسوية وضع تجمعات السكن العشوائي لدعم الفئات الهشة أو الفقيرة.

٣- اصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها ببيانات المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية.

٤- تحسين الوضع الصحي من خلال تأهيل وتجهيز مراكز صحية أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة ، وتدريب القابلات في المناطق الفقيرة.

٥- تحسين الوضع التعليمي وذلك بالعمل على بناء وتأهيل المدارس ، وتطبيق برامج محو الامية ، وفتح اقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة (بالتركيز على مدارس البنات)، فضلا عن تدريب وتاهيل الشباب ببرامج تدريب وتطوير لدمجهم بصورة اسرع بسوق العمل.

٦- تمكين المرأة من خلال انشاء مشاريع ذات انشطة متكاملة (انتاجية وخدمية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف.

٧- برامج الدعم:

- دور الحكومة بالعمل على تهيئة برامج توظيف خاصة لفترة ١٠٠ يوم من السنة على اقل تقدير للعمالة غير الماهرة كعمالة مضمونة في كل سنة مالية لكل اسرة فقيرة في الحضر والريف.
- وضع آلية دائمة (صندوق) لتمويل المشمولين بشبكات الامان الاجتماعي للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ .

- اطلاق عدة برامج لدعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التصدير من خلال مؤسسات وزارة التجارة.
- انشاء المشاريع الصغيرة للفقراء من خلال دعم برامج حاضنات الاعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات ولا سيما النساء وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.
- العمل على تخفيض رسوم التراخيص ، لمشاريع الاعمال المنزلية واعفائها من كافة رسوم الترخيص والشهادات ، وكذلك اعفائها من تقديم الاقرار الضريبي للسنتين الاوليتين.

ثانياً: البطالة والعاطلين عن العمل:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر الاجتماعية التي يصعب أن يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات مهما كانت مستوياته ، وتكمن أهميتها جراء امتدادها التاريخي وملازمتها لكل المراحل التطورات التي عاصرتها المجتمعات بكل أصنافها وتنوعاتها ، وكذلك ما يتسبب من هدر هذه القوى البشرية الفاعلة في عملية التنمية الوطنية والذي يصعب تعويضه ببدائل مماثلة ، كما تكمن خطورة هذه الظاهرة في تأثيرها الاجتماعي وما تسببه من ازمات وتداعيات تمتد الى اغلب المرافق الاجتماعية، تجبناً لما يمكن ان تسببه من ازمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي ، وكما هو سائد في الكثير من الدول في الوقت الحاضر ، عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل عن العمل "هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجدة ، أي يعتبر الفرد عاطلا عن العمل اذا توفرا فيه الشروط التالية:

١- ان يكون الفرد بلغ سناً معين ١٨ سنة فأكثر.
٢- ان يكون الفرد بدون عمل سواء ان كان عملاً بأجر أو عملاً ذاتياً في مؤسسته او مزرعته.
٣- ان يكون راغباً في العمل وقادراً عليه ومتاحاً للقيام به خلال اسبوع.

وفي العراق كما في بقية أجزاء العالم فإن ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان ممن هم في سن العمل من شأنه ان يعكس درجة كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل ، لكن الواقع الحالي في بلدنا الممتد بين ارض الماضي ومشكلات الحاضر ولّد كثيراً من التحديات مما اثر بشكل واضح على فاعلية السياسات والبرامج التي تستهدف رفع كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل تلك ، إذ يخضع نشاط العمل والتشغيل في العراق الى قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ ، الذي ، الذي حدد سن العمل القانوني (١٨سنة) وضمن حق العمل للعراقي .

جدول (١) التوزيع المكاني لمعدل البطالة حسب المحافظات لعام ٢٠٢١

المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
نينوى	٢٩.٣	٥٨.٧	٣٢.٨
كركوك	١١.٦	٤٠.٣	١٥.٧
ديالى	-	-	٦.٩
الانبار	١٧.٢	-	١٨.٢
بغداد	١١.٧	٢٤.٢	١٣.٥
بابل	-	-	٥.٥
كربلاء	٧.٤	-	٨.٣
واسط	١٣.٨	-	١٤.٩
صلاح الدين	١٢	-	١١.١
النجف	١٠.٦	-	١٢.١
القادسية	٨.٩	-	١١.٩
المثنى	٢٦.٧	-	٢٧.٣
ذي قار	٢٤.٤	٣٤.٦	٢٥.٨
ميسان	١٣	-	١٣.٦
البصرة	٢١.٤	-	٢١.٨
المجموع	١٤.٧	٢٨.٢	١٦.٥

ومن الجدول اعلاه تبين ان :

١- ان معدل البطالة الكلية في العراق لعام ٢٠٢١ شكل نسبة (١٦.٥%) ، واغلب العاطلين (الباحثين عن العمل) هم خريجي المستوى التعليمي الثانوي وخريجي الكليات ، حيث تركزت نسبتهم في الاناث ، اما على مستوى المحافظات فقد تركزت البطالة في محافظات (نينوى ، المثنى ، ذي قار ، البصرة) وبنسبة (٣٢.٨%، ٢٧.٣% ، ٢٥.٨% ، ٢١.٨%) على التوالي.

٢- شكلت نسبة البطالة عند الذكور(١٤.٧%) وعند الاناث شكلت (٢٨.٢%).

معدل البطالة بعمر (١٥) سنة فأكثر بحسب المحافظات لعام ٢٠٢١

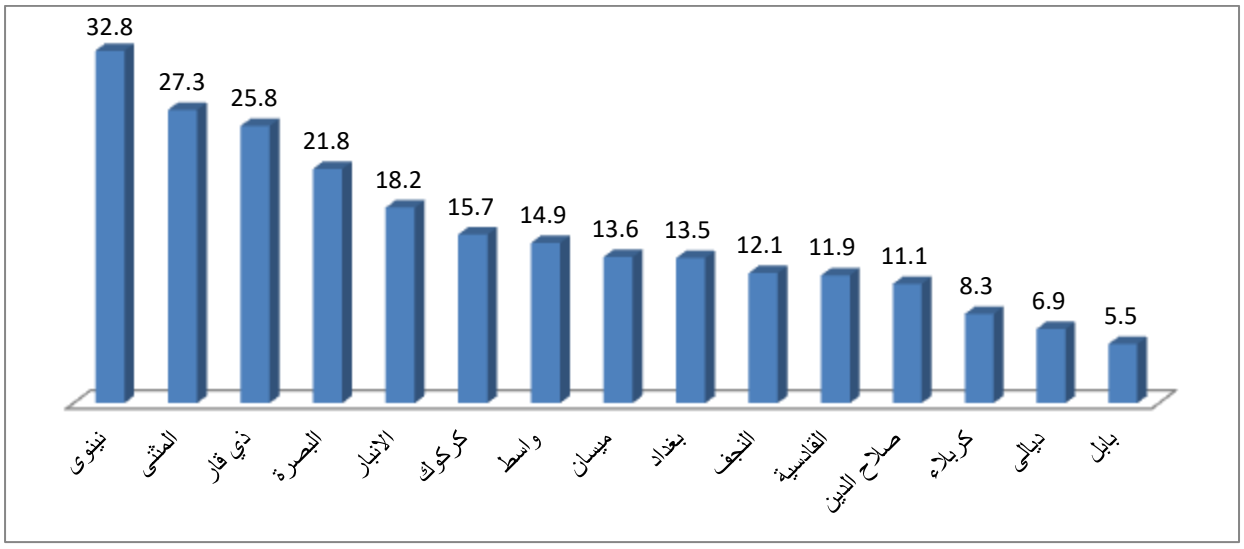

ومن اهم المقترحات لمعالجة ظاهرة البطالة :

١- تشجيع القطاع الخاص من خلال (تشريع قانون الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص ، تشجيع القطاع غير المنظم للدخول في القطاع المنظم).
٢- تفعيل دور القطاعين الزراعي والصناعي من خلال زيادة الانفاق الحكومي على الاستثمار في هذين القطاعين المهمين ، وبحسب التخطيط المكاني في توجيه تلك الاستثمارات ، فضلاً عن التركيز على الانشطة ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل.
٣- تنفيذ مسوحات ودراسات خاصة بسوق العمل وتحديد حاجة البلد من القوى العاملة واختصاصاتها عبر(تفعيل مكاتب التشغيل باعتبارها المصدر الرئيسي لمعلومات سوق العمل .
٤- تنمية مهارات العاطلين عن العمل من خلال تطوير مراكز التدريب المهني وزيادة اعدادها).
٥- تحسين جودة التعليم الثانوي والجامعي في العراق بحصول الطلبة على المهارات الفنية والتقنية والمهنية الملائمة لاحتياجات السوق العراقي ، مع سير مسيرتهم الدراسية حتى يتمكن هؤلاء الشباب من الاندماج في سوق العمل.
٦- تأمين بيئة جاذبة للمستثمرين الاجانب لنقل استثماراتهم للسوق العراقية بحسب حزمة حوافز ضريبية واعفاءات كمركية.

المصادر:

- وزارة التخطيط –دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / قسم التخطيط المحلي ، تقرير فجوات التنمية المكانية في العراق ، ٢٠٢٢.